القبض على قاتل الصائغ في حمص وعلى مزور عملة في باس السباع

| حمص- نبال إبراهيم

كشف مصدر في قيادة شرطة محافظة حمص لـ«الوطن» إلقاء القبض على المدعو (خ، س) الذي كان يقوم بتزوير وترويج العملة السورية.

وبيّن المصدر أنه ونتيجة لعمليات البحث الجنائي والمتابعة الحثيثة في ملاحقة مزوري ومروجي العملة قام ضباط وعناصر قسم شرطة باب السباع بالمحافظة بعد استكمال المعلومات وتدقيقها ومطابقتها بمداهمة موقع في حي عكرمة الجديدة وتمكنوا من القبض على المتهم، وضبطوا بحوزته آلتين للطباعة وعلب أحبار كان يستخدمهما في عمليات التزوير، بالإضافة لضبط ٤٨ ورقة نقدية من فئة ٥٠٠ ليرة سورية مزورة و٥ أوراق نقدية من فئة ١٠٠٠ ليرة سورية مزورة، لافتاً إلى أنه سيتم تقديم المقبوض عليه إلى القضاء المختص بعد استكمال التحقيقات معه لينال جزاءه العادل.

وأضاف المصدر: إنه وبناءً على توجيهات قيادة شرطة المحافظة بضرورة إلقاء القبض على قاتل الصائغ نظير الأخرس في حي كرم الشامي تمكن فرع الأمن الجنائي بالمحافظة بعد عمليات البحث والتدقيق من إلقاء القبض على القاتل واسترداد قسم كبير من المصاغ الذهبي الذي سلبه للمغدور وسيتم تقديم المقبوض عليه إلى القضاء المختص خلال أيام.

وفي سياق آخر أشار المصدر إلى أن مجهولين أقدموا صباح أمس على إطلاق نار على سيارة نوع بيك آب تحمل لوحة لبنانية في حي الأرمن مقابل برج الكمخلي كان فيها ثلاثة شبان وذلك أثناء ركنها أمام منزل أحدهم ما أدى لإصابة الشبان الثلاثة (يزن حموي- أحمد كمخلي- جعفر صالح) بإصابات بالغة واحتراق السيارة بالكامل، مبيناً أن الوحدات الشرطية المختصة والجهات المعنية تقوم بمتابعة ملابسات القضية لمعرفة الجناة بعد أن أقدموا بفعلتهم ولاذوا بالفرار لتقديمهم إلى العدالة.

محافظة دمشق تعيد الدراسة الفنية لأضرار المناطق الصناعية

سرور: إزالة ٢٨ بناء حكومياً في محيط دمشق قريبا بسبب الأضرار

دمشق ما زالت على مخطط «ديكو شار» عام ١٩٦٨

| محمود الصالح

كشف عضو المكتب التنفيذي لمحافظة دمشق فيصل سرور عن إعادة التقرير الفني الذي أجري من قبل المحافظة فيما يخص المحلات الصناعية في القابون وجوبر وبرزة، بناء على طلب الصناعيين، الذين اعترضوا على صحة ما جاء في التقرير مؤكدين أنه مبالغ به ولا توجد أضرار كما جاء في التقرير، وأكد الصناعيون المبالغة الكبيرة جداً في الوضع الفني للأبنية التي قررت المحافظة إزالتها في تلك المناطق.

ويرى سرور في حديثه لـ«الوطن» أن الناس لا يعرفون الحقيقة وهي أن محافظة دمشق لم يجر لها مخطط تنظيمي منذ عام ١٩٦٨ وهو المعروف مخطط «ايكو شار» وحتى هذا المخطط لم ينفذ سوى ١٧٪ منه ويرى سرور أنه لو نفذ المخطط لما وجدنا كل هذه المخالفات في دمشق والتي تستنزف ٥٠٪ من موازنة محافظة دمشق، لأن المحافظة تقدم لمناطق المخالفات أفضل الخدمات على حد رأيه.

ونفى سرور أن تكون المحافظة عازمة على إزالة المخالفات، مؤكداً سعيها لتنظيمها وليس مباشرة إنما على المدى المنظور، مبيناً: القضية الأساسية أن المحافظة تريد وضع مخطط تنظيمي متكامل وشامل ليشكل الأساس لأي عملية تطوير يمكن أن تقوم بها المحافظة في المستقبل، وأنه من غير الممكن أن تنفذ أي عملية تطوير دون وجود قاعدة أساسية وهذه القاعدة أساسها هو المخطط التنظيمي، وهذا ما تعمل المحافظة على إنجازه لكل مناطق المخالفات، مشيراً إلى أنه ولحين انجاز المخطط وتصديقه لن يتم إخراج إنسان من بيته.

وعن المناطق التي منعت المحافظة أهلها من الدخول إليها قال: هي أجزاء من القابون وبرزة وجوبر لأن هناك منازل وصلت نسبة الضرر فيها إلى ٩٠٪ والأكثرية متهدمة، وهناك أضرار لا يراها المواطن بسبب وجود شبكات هائلة من الأنفاق، وهذه الأنفاق تحتاج إلى معالجة طويلة وهذه المعالجة مكلفة، ولا يمكن أن نسمح للمواطن بالعودة إلى منزله وبعد أيام يتهدم فوق رأس عائلته، مضيفاً: هذه مسؤوليتنا... وهذه المناطق تحتاج إلى خدمات أساسية من مياه وكهرباء وصرف صحي ولا يمكن للدولة أن تقوم بها الآن في ضوء عدم التأكد من سلامتها، ولن نعيد أبناء أي منطقة إلا إذا أعطت الجهات المختصة موافقة على سلامتها.

وعن المبالغة التي تتهم بها المحافظة في وصف نسب الأضرار والتي تريد من ورائها استثمار هذه المناطق كما فعلت في مشروع خلف الرازي، رد سرور أن هذا الكلام ليس صحيحاً بالمطلق لأن من قام بوصف هذه الأبنية هم من خيرة الكوادر الفنية الهندسية في دمشق وليس لهم أي مصلحة في ذكر غير الحقيقة وهناك ٢٨ بناء حكومياً ستتم إزالتها في مناطق القابون وجوبر وبرزة، والقرار فني بامتياز وليس قراراً إداريا وعرض التقرير على رئيس مجلس الوزراء بحضور ممثل الصناعيين ونتيجة الاعتراض وعد المحافظ بإعادة إجراء التقرير الفني وفي حال كانت النتيجة أن الأبنية متضررة بنسبة تزيد على ٧٥٪ ستتم إزالتها بالتأكيد.

وعن مصير المساكن السليمة بين سرور أن المناطق التي يمكن إيصال الخدمات إليها لا يوجد أي مانع في إعادة أهلها بعد تنفيذ الخدمات الأساسية من ماء وكهرباء وصرف صحي لأنه لا مبرر لعدم عودة أهلها إليها.

أما المناطق التي دخلت التنظيم وسيتم تنفيذ المخططات فيها فمن غير المنطقي أن نعيد أهلها إليها ولكن بالتأكيد سيتم منحهم مساكن بديلة أو تعويضاً مجزياً، وحتى يكون الكلام واضحاً لا نقصد بذلك المناطق التي تجري دراستها بل المناطق التي انتهت الدراسة وتم تصديق المخطط وبدأت مرحلة تنفيذ المخطط فيها.

وعن موضوع ختم عدد من المنازل بالشمع الأحمر أوضح سرور أن الهدف من هذا العمل هو حماية حقوق الناس من التعدي عليها، حيث نقوم بالكشف على كل منطقة وأي بيت جاهز للسكن وغير متضرر في مناطق المخالفات يتم ختمه بالشمع الأحمر لمنع غير صاحبه من دخوله وكذلك بهذه الطريقة نتأكد من سلامة البيت، وفور تقديم صاحبه لطلب مرفق بأي وثيقة لإثبات الملكية من فاتورة كهرباء أو ماء يتم فتح البيت لصاحبه وتسليمه إياه، وتم حتى الآن ختم ٧٠٠ بيت ويمكن أن تصل إلى ٦ آلاف بيت ولن يتم فض الأختام في أي منطقة إلا بعد تنظيفها وتأمين الخدمات الأساسية لها ويمكن أن يعود الناس في تلك المناطق القابلة للسكن خلال مدة تقدر بحدود شهر تقريباً.

إحداث مركز تجاري سوري صومالي في حماة

السفير الصومالي من حماة: سندخل المنتج السوري إلى شرق إفريقيا من دون سماسرة

| حماة- محمد أحمد خبازي

أكد سفير الصومال في سورية محمد عبدي علي لـ«الوطن» أن الواقع الاقتصادي في سورية عموماً ومحافظة حماة خصوصاً جيد ولم نكن نتوقعه، وقال: سندخل المنتج السوري من حماة إلى دول شرق إفريقيا مباشرة ومن دون سماسرة أو وسطاء.

وكشف السفير الذي أنهى أمس زيارة عمل لحماة على رأس وفد تجاري مؤلف من ٥ رجال أعمال كبار استمرت أربعة أيام، عن إبرام عدة عقود مع معامل ومنشآت صناعية حموية لتصدير منتجاتها إلى الصومال وشرق إفريقيا عموماً.

مشيراً إلى أنه وجّه دعوة لعدد من الصناعيين في حماة لزيارة الصومال بعد اعتماد العديد من المعامل والمنشآت الصناعية في حماة لتعزيز العلاقات التجارية معها.

فالصومال تعد سوقاً واعدة لرجال الأعمال وتسويق المنتجات السورية عبرها إلى دول الشرق الإفريقي وهي: (كينيا وتنزانيا وجنوب السودان وأوغندة وجيبوتي وأرتيريا وأثيوبيا إضافة إلى الصومال).

وأوضح عبدي علي أن الهدف من زيارة وفد رجال الأعمال الصوماليين لحماة، هو توطيد العلاقات السورية الصومالية من خلال تسويق المنتج السوري في الصومال والقرن الإفريقي، وأن الصومال بيئة خصبة للاستثمار.

وقال: نحن مستعدون لتقديم أي مساعدة لرجال الأعمال السوريين لأننا نعشق سورية لمواقفها الوطنية والقومية المقاومة والممانعة.

وأكد رئيس غرفة صناعة حماة زياد عربو أهمية التعاون الاقتصادي بين الجانبين، وأن زيارة الوفد الصومالي شملت جولات مطولة إلى العديد من المعامل والمنشآت الصناعية في حماة المنتجة للصناعات الخفيفة والثقيلة والكيميائية والغذائية التي تفتقر إليها السوق الصومالية.

ونتج عن هذه الزيارة إحداث المركز التجاري السوري الصومالي في حماة بهدف تسويق المنتج السوري في الصومال.

١٢ فرقة طوارئ مطرية في اللاذقية

| اللاذقية- عبير سمير محمود

أكد مدير شركة الصرف الصحي في اللاذقية رفيق نوفل أن الشركة بدأت منذ شهر آب الماضي استعداداتها لفصل الشتاء، مبيناً أنه تم تعزيل وتسليك الفوهات المطرية المنتشرة في المحافظة لمنع حدوث اختناقات أو فيضانات خلال الهطلات المطرية.

وأضاف نوفل في تصريح لـ «الوطن»: إنه ووفقاً لتوجيهات وزارة الموارد المائية ومحافظ اللاذقية، تم تعزيل جميع الفوهات المطرية وعددها ١٧ ألف فوهة في كامل جغرافيا المحافظة، بالإضافة لتعزيل أقنية بيتونية وطبيعية المحيطة بالمدينة بطول ١٥ كيلو متراً، وجميعها تم تعزيلها من مخلفات الأنقاض والنشاط البشري التي تصل كمياتها لمئات الأطنان.

وأشار مدير الصرف الصحي إلى تشكيل فرق طوارئ مطرية في مدينة اللاذقية، موضحاً أن الفرق وعددها ١٢ فرقة تنتشر بكامل المدينة وخصوصاً في المواقع المنخفضة نسبياً والتي تعد «مناطق حرجة» في المحافظة، والفرق مزودة بالآليات لتكون على أهبة الاستعداد للتدخل مباشرة أثناء الهطلات المطرية لدرء خطر مياه الأمطار عن المواطنين ومنع حدوث أي اختناقات مطرية في شوارع المدينة.

وبيّن نوفل أن الفوهات المطرية في المحافظة تستوعب حوالي ٢٥ ملم من مياه الأمطار في الحالات العادية، مشيراً إلى أنه في الحالات الطارئة قد تكون خارجة عن الإرادة ويتم معالجتها فوراً، متمنياً على المواطنين التعاون من خلال عدم رمي القمامة في الشوارع التي لأنها تشكل العائق الأساسي لتصريف المياه.

وأشار مدير الصرف الصحي، إلى أنه وخلال الهطلات المطرية الأخيرة لم تعانِ شبكة الصرف الصحي من أي اختناقات غير طبيعية أو فيضانات، مؤكداً عدم حدوث أي عائق مروري في المدينة.

انخفاض الثروة الحيوانية في حمص بسبب التهريب

السقا لـ«الوطن»: غرامة مالية ١٠ آلاف عن كل دونم يخالف الخطة الزراعية

| حمص - نبال إبراهيم

بين رئيس اتحاد الفلاحين بحمص يحيى السقا لـ«الوطن» أن إجمالي أعداد الثروة الحيوانية بالمحافظة يبلغ نحو ١٧٦ ألف رأس من الغنم والبقر والماعز وفق آخر إحصائيات، منها ٧٠٦٩١ رأس غنم و٥٠٧٥٧ رأس بقر و٥٤٣٨٢ رأس ماعز.

مشيراً إلى أن تربية الأغنام تتركز في المركز الشرقي ومدينتي المخرم وتدمر وتربية الأبقار تتركز في المركز الغربي ومدينة تلكلخ وتربية الماعز تتركز في المركز الشرقي والمخرم، كاشفاً أنه ونتيجة لعمليات التهريب والذبح الجائر انخفضت أعداد الثروة الحيوانية بالمحافظة مقارنة بالأعوام الماضية، لافتاً إلى ضرورة دعم الثروة الحيوانية من خلال تأمين مصادر مياه شرب للقطعان وخاصة في البادية ومنح قروض تسهيلية ميسرة للمربين بحيث تدفع بشكل موسمي أو سنوي بهدف الحفاظ على ما تبقى منها وزيادة أعدادها.

ولفت السقا إلى أن الخطة الزراعية في محافظة حمص لعام ٢٠١٨ – ٢٠١٩ تتضمن زراعة كل من محاصيل (القمح والشعير والتبغ والشوندر السكري والبطاطا والتبغ وفول الصويا) وسيتم تنفيذ الخطة بزراعة مساحة ٨٩,٦ ألف هكتار من القمح والشعير الشتوي المروي والبعل منها ٢٩ ألف هكتار قمح شتوي بعل و٤٨٧٣٩ هكتار شعير شتوي بعل، مضيفاً: إنه سيتم زراعة مساحة نحو٣ آلاف هكتار من البطاطا الربيعية والخريفية و٤١١ هكتاراً من التبغ المروي والبعل وحوالي ٤٠٠ هكتار من البندورة ونحو٥٠٠ هكتار من فول الصويا.

لافتاً إلى أن الاتحاد سيشدد خلال خطة هذا العام على ضرورة أن يلتزم الفلاحون بتنفيذ الأرقام الموضوعة للخطة من حيث زراعة مختلف الأصناف كي لا ينتج عن عدم قيامهم بذلك زيادة إنتاج بعض الأصناف وانخفاض بعضها الآخر الأمر الذي يتسبب بخسارات كبيرة للمزارعين وتكدس المنتجات، علاوةً عن عدم تعرض الفلاح للغرامة المالية والتي تقدر وفق القانون بين ٦ و١٠ آلاف ليرة سورية عن كل دونم لكل من يخالف أحكام الخطة الزراعية الموضوعة في زراعة المحاصيل والمزروعات.

وبين أنه يتم حالياً العمل على تأمين مستلزمات الإنتاج من بذار ومحروقات وأسمدة وفق الجداول المصادقة أصولاً والصادرة عن مديرية الزراعة تنفيذاً للخطة الزراعية والبالغة ٨٤٢٢ طن قمح و٥٥٥١ طن شعير وكمية نحو ١٣ ألف طن أسمدة سوبر ويوريا للموسم ككل وتخصيص كمية نحو٧ ملايين لتر محروقات لشهر تشرين الثاني فقط.

وبين أنه من الإمكان زراعة محاصيل ومزروعات كانت لا تزرع سوى في المنطقتين الأولى والثانية وأصبح بالإمكان حالياً زراعتها في المنطقتين الثالثة والرابعة، لذا من الضروري تعديل قرار ميزان الأراضي باعتباره مطلباً أساسياً للفلاحين والسماح لهم بزراعة المحاصيل التي يرونها مناسبة وناجحة في مناطقهم خاصة بعد توفير طرق الري الحديثة على أن يتم ذلك تحت مراقبة اتحاد الفلاحين والجهات الوصائية.

وأكد السقا أن فرع الاتحاد بحمص يعمل حالياً على إجراء تسويات لجميع عقود الإيجار والاستثمار للأراضي الزراعية والجرارات وممتلكات الاتحاد بالمحافظة وفق الأسعار الرائجة، كما يجري مزادات علنية للعقود المنتهية، مبيناً أنه يتبع الاتحاد محطة وقود تقع على طريق حمص –حماة موضوعة بالاستثمار بمبلغ قدره نحو١٨ مليون ليرة سورية سنوياً، ووحدة تخزين وتبريد مستثمرة من قطاع خاص بقيمة ٢,٢ مليون ليرة سورية سنوياً، كما يملك الاتحاد ١١ محلاً في سوق الهال و١١ محلاً آخر في المنطقة الصناعية يتم حالياً إعادة تأهيلها واستثمارها وفق نموذج تسوية متفق عليها وعلى الأسعار الرائجة بالمنطقتين.

نقيب الأطباء: من لا يتقنع باللجنة الثلاثية يلجأ للقضاء

شكاوى تطول الكادر الطبي في المشفى الوطني بالسويداء

| السويداء –عبير صيموعة

كشفت شكاوى مقدمة إلى الرقابة الداخلية في مديرية صحة السويداء من مراجعي المشفى الوطني بالسويداء والمشافي الخاصة في المحافظة عن فقدان الثقة بين المرضى والكادر الطبي المشرف على العلاج لأسباب عديدة، وبين وجود تقصير طبي وعدم وجوده والاتهام بوجود خطأ واختلاط طبي وعدم إثباته.

وكان آخر تلك الشكاوى المقدمة شكوى (سميرة. غ) حول تسبب طبيبة الإسعاف (ع. ا) في المشفى الوطني بوفاة زوجها (لؤي. ج) بعد إسعافه إلى المشفى إثر نوبة صدرية ومحاولة الطلب لأكثر من مرة من الطبيبة المذكورة تقديم الإسعافات لزوجها المريض إلا أن عدم امتثال الطبيبة لمطالبها وعدم فحص زوجها لأكثر من ٤٥ دقيقة وتركه في الإسعاف يعاني الأمرين أدى إلى وفاته.

وأكدت سميرة أنها قامت بتقديم شكوى للرقابة الداخلية التي حققت بالشكوى وأصدرت قرارها بنقل الدكتورة من المشفى الوطني مدة شهرين، إلا أنها وحتى هذه اللحظة ما زالت على رأس عملها ولم يأخذ العدل مجراه على حد قولها وهو ما دفعها إلى تحويل القضية إلى القضاء.

الشكوى الأخرى كانت من المواطنة (ب. ش) التي اتهمت الطبيب (ي. م) بالتقصير في معالجة والدها في الشعبة الصدرية وعدم إعطائه الإبر التي وصفت له من أطباء الاختصاص ما أدى إلى وفاته، رغم أن التحقيقات التي قامت بها الرقابة الداخلية في مديرية الصحة بوجود الخبرة الثلاثية أكدت أن ما قام به الأطباء المعالجون في الشعبة الصدرية والعناية المشددة الإسعافية يندرج ضمن التصرف المعتاد والجيد بحق المريض، حيث لم تجد اللجنة أي خطأ طبي أو تقصير مهني بحقه والوفاة كانت نتيجة الخطورة العالية للاختلاط، وبالتدقيق بإضبارة المريض تبين أن الإبر المذكورة قد صرفت أصولاً مع تأكيد أنه مع التواصل مع أستاذ الصدرية في مشفى المواساة أكد صوابية واستمرار العلاج لكن تطور الحالة إلى متلازمة العسرة التنفسية الخطيرة هو ما أدى إلى الوفاة.

بدوره نقيب الأطباء في السويداء الدكتور كمال عامر أكد أن أي شكوى مقدمة من المواطنين يتم التحقيق فيها لدى الرقابة الداخلية في مديرية الصحة وفي حال ثبوت أي تقصير يتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المقصر موضحا أنه في كلتا القضيتين المذكورتين تبين عدم مسؤولية الكادر الطبي مشيرا أنه يحق لأي مواطن لم يكن على قناعة بنتائج التحقيقات من تحويل القضية للقضاء العادل للوصول إلى كلمة الحق.